تأملات

يكتبها أبو أشرف

وصلت رسالة من طبيب صحة غزة ورئيس الشؤون الوقائية يرد فيها على ما جاء تحت عنوان همسة ، والتي تكلمنا فيها عن وجود بعض مطلبات الحليب الجاف والصنفي تاريخ صلاحيتها بالاسواق في القطاع .

وللحقيقة ايضا نورد الاتي .

١ – لم يكن القصد من النشر هو التجريح بادارة الشؤون الوقائية ، بقدر ما هو سوء وتحذير لوجود مثل هذه المطلبات وغيرها في القطاع والتي انتهت مدة صلاحيتها .

٢ – لم يكن المقصود نوع واحد من الحليب الجاف ، وانما انواعا كثيرة منها كلمر – سترلاك – سدو – كيكور .

٣ – هناك تقارير من المسؤولين عن التفتيش قبل عملية الجمع بفترة طويلة ، ولم ينظر لها

٤ – لم تبدأ عملية جمع المطلبات الا بعد نشر اخبارها في الصحف والتي بدأت بها مجلة الطليعة ، اعقبتها الجرائد اليومية

٥ – كان لضغط الصحافة والجمهور وحالات النزلات المعوية التي حدثت عند اطفال كثيرين اثره في حمل الدائرة ان تقوم بسحب بعض من انواع المطلبات .

٦ – لم تجمع المطلبات الا من المحلات الصغيرة ، اما المحلات الكبرى ، والتي مصدر تلك المطلبات فلم تصل اليها ايدي الدائرة .

حتى مقدار ما جمع من الاسواق هو ١٠ بالمئة من كميات الحليب التالفة ، علما انه لا تزال هناك انواع كثيرة من الحليب في الاسواق وتفتيش آخر على مخازن المحلات يظهر لكم الحقيقة .

٧ – الشهادة التي حصل عليها الوكيل والتي تبين صلاحية الحليب كما يدعي ،كانت تبين انه لا طعم ولا رائحة ولا لون غير طبيعي للحليب كما انه لا يوجد بكتيريا به ولم تذكر الشهادة المواصفات الهامة مثل التحليل المعدني ، وكمية الفيتامينات والبروتين والدهون والكربوهيدرات وهي اساسيات الكشف على الحليب او اي مطلبات اخرى .

ثم كيف تم اخذ العينة ، وكيف ارسلت للتحليل ، ومن اي نوع من انواع الحليب اخذت هذه العينة ..

وهل العلبة التي اخذت منها العينة صالحة ام تالفة ، وما رقم التشغيلة .

٨ – حتى ان الكمية التي جمعت والتي تقدر بـ ١٠ بالمئة من الاسواق لا زالت موجودة لديكم ، ولم تتلف

فاذا كان رئيس دائرة الشؤون الوقائية لا يزال شاكا في صلاحية الحليب بصفته غير مختص ، فزيادة للتاكد "علما من تاكدي الكامل بالحقيقة" ، عليه ارسال عينات للفحص من قبله هو

٩ – امورا اخرى وجب تداركها وهي الباعة المتجولين ، بائعي البراد ، البوظة في المحلات والذين يحتفظون باكياس حليب مبسترة لديهم للحالات الطارئة والتي تحتاج فيها الدائرة للكشف احيانا .

فهل يوجد في بعض محلات البوظة الشهيرة بالقطاع مكنة بسترة

١٠ – اخيرا الزجاجات الغازية الملوثة ، والتي تضع في القطاع ، من المسؤول عن الصحة الوقائية فيها ، وكم مرة اتخذ فيها اجراء بحق هذه المصانع ، حتى انه اصبح من اليسير جدا ان ترى زجاجة او زجاجتين في المحال تحوى قاذورات او قطع مكابس او كرتون او صراصير ، وفي اغلب المحلات الصغيرة توجد عينات من هذه الزجاجات ، "علما احتفظ باحدى هذه الزجاجات التي تحوى قطعة من الجلد

أخبار غزة وانتفاضة

× اجتمع في الاسبوع الماضي موشي ديان وزير الخارجية الاسرائيلي مع الدكتور حيدر عبد الشافي رئيس جمعية الهلال الاحمر وبحث معه الوضع العام للقضية الفلسطينية

● بدأ العام الدراسي الجديد في ٢ سبتمبر ١٩٧٩ ، ولا تزال الكتب المدرسية بعيدة عن ايدي الطلاب ، ونفس المدرسين ، كما ان هناك مجموعة من المدارس بنقصها بعض نظار لها او مسؤولين .

● اشتكى العديد من اولياء امور الطلاب من ان كثيرا من المعلمين يطلبون من تلاميذهم عددا كبيرا من الكراسات والدفاتر ذات السعر الغالي وباحجام كبيرة مما يثقل كاهل آبائهم بالمصاريف الكثيرة .

● صدرت التعليمات للحكومة الاردنية بتقديم جميع التسهيلات للطلبة الموجودين بالقاهرة والذين يرغبون في العودة للقطاع ، كما وسيضطر طلبة الفوج الاول الذين حضروا للقطاع لزيارة ذويهم للرجوع للقاهرة عن طريق جسر اللنبي وليس عن طريق الصليب الاحمر الدولي ، وسيحصلون على الوثائق والتأشيرات اللازمة لهم من عمان لمتابعة سفرهم للقاهرة .

● ستتوجه ادارة بنك فلسطين بطلب للمحكمة العليا الاسرائيلية لاستصدار قرار للحاكم العسكري العام في القطاع ، ليسمح بموجبه فتح بنك فلسطين .

وترى ادارة البنك ان السلطات الاسرائيلية غير معنية بفتح البنك رغم التصريحات والمبايات الاسرائيلية عن قرب موعد فتح البنك .. والبنك لا يخضع للشروط التي تخضع لها البنوك الاسرائيلية وهي من اهم الاسس المطلوبة لفتح البنك .

هذا وقد اعلن البنك لعملائه المدينين للبنك بان يسارعوا بتسديد ديونهم في مكاتب الادارة العامة للبنك ، وسوف لا يحتسب البنك اي فائدة بعد عام ٦٧ وحتى شهر سبتمبر هذا العام ، وسيواصل البنك التسديد بالجنيه المصري او بما يعادله بالدولار او الليرة او الدينار .

● اعلن ١٤ شخصا من عائلة عبدربه صالح في جباليا بالصحف المحلية عن عدم علمهم بالتهاني الموجهة لمحمد حميد ابو وردة الملقب "بابو عدنان" ، وكان ابو عدنان قد عين نائبا لرئيس مجلس قروى جباليا .

حول حوادث العمل

لا شك ان اي انسان يشعر ببالغ الاسى والالم لدى سماعه بوقوع حادث عمل يذهب بحياة العامل او بعضو من اعضائه .

وعلى عكس العمال تماما يتصرف صاحب العمل . في تلك اللحظات المؤلمة تختفي المشاعر الانسانية ، وتبرز انياب الربح ، ويحصر صاحب العمل جل تفكيره واهتمامه في اعادة العمال لاستئناف العمل الذى توقف

لكن العمال ، تحت تاثير مشهد دماء زميلهم ، يعجزون عن تلبية رغبة صاحب العمل باستئناف العمل بكل الطاقة ، وتشير الدراسات الى ان الانتاج يهبط الى ٥٠ بالمئة يوم وقوع الحادث ويعود بعد ثالث يوم فقط الى مستواه السابق .

واصحاب العمل في الضفة ، رغم الحديث عن المصلحة الوطنية والصمود ، ورغم مصلحتهم المباشرة في ابقاء العمال هنا للعمل في مشاغلهم ، الا انهم ما زالوا يحجمون عن تزويد مشاغلهم باساليب واجهزة الوقاية لمنع وقوع اصابات العمل .

هنا تجب الاشارة الى ان صاحب العمل يتمتع بحرية اختيار شراء الالة التي يريدها وهو لا يعمد الى شراء الالة المزودة بوسائل الوقاية ، لارتفاع ثمنها عن الالة الاخرى ، ما دامت الالتان تعطيانه نفس الانتاج وبالتالي تضمنان نفس الربح .

من السهل طبعا الرد على اتهامات صاحب العمل للعامل والقاء تبعية الحادث عليه فالاحصاءات تشير الى ان حوادث العمل تقع في الساعات الاخيرة ، مما يعني ان الارهاق وتعب العامل الناجم عن تشديد العمل هو المسؤول عن حوادث العمل وليس قلة الانتباه او متعة العامل في ايذاء نفسه كما يزعم صاحب العمل .

ان انتظام العمال في نقاباتهم هو الوسيلة الوحيدة والصحيحة لفرض وضع وسائل الوقاية ضد اصابات العمل ، هو الوسيلة الوحيدة لضمان حق تعويض عادل لاصابات العمل ان حدثت .

والنقابة بقيامها بواجبها تجاه العمال في الدفاع عنهم وتوعيتهم تعمل على تخليص العمال من بعض السلبيات كرفض استخدام اقنعة الوقاية ، او بعض وسائل الوقاية الاخرى وحرمان اصحاب العمل استغلال جهل العمال هذا للتهرب من وضع وسائل الوقاية والتهرب بالتالي من دفع التعويضات العادلة

ابو ناصر

همسة

موضوع البطالة في القطاع من الناس فاطمة . جمع الاحصاء استثناء يحتاج الى ... واكثرها الاحصاء الاهلة ... الشخاعمة . والرسوم ... فاكوام الرمالة والعاوران ... اصبحت حزءا لا سحرا من ... حتى انه اصبح هناك من ... من الاهالي والحردان ...

وقد علمت اخيرا ان احد ... منطقة الشخاعمة ... حاول اتحاد الحلول ... فئة عمال لا يكون ... الشخاعمة بكامله ... فطرح حلا بسيطا ، ... واحد الاشخاص بالمنطقة ... بعملية التنظيف ... فالمنطقة تحتاج لاكثر من ... اضافة لبعض العمدات ... وعقدت عدة اجتماعات ... المواطن واحد اجتماعات ... البلدي الذى حاول اعمال ... الحلول .

وانضم رئيس قسم ... بالبلدية الى المحادثات ... بهذا الصدد ، واختلف ... على الميزانية المطلوبة ... يطلب ١٥٠٫٠٠٠ ليرة ... منطقته فقط ، وهذا ... الحقيقة اقل من المطلوب ... الامر جديا ، اما عرض ... النظافة فكان ٩٠٫٠٠٠ ليرة ... اقل من المطلوب كثيرا ... المحادثات بعد ان عرض ... الرسمي على المقاول ... شاويشا على المنطقة ، ... كوامن المقاول ، الذى لم ... مطلقا في اعمال المقاولات ... دفعه حبه لمنطقته ولاهله ... وبكافة الوسائل .

ان المحاولة والفكرة ... للتفكير الجاد في هذه المشكلة ... فلربما انتهت احدى هذه المحاولات ... بنتيجة ايجابية .

ابو اشرف

وصلتنا رسائلكم

الطليعة
ص.ب ١٩٣٧٢
القدس

في هذا العدد نجيب على السؤال الثالث والاخير لطلابنا في سالونيك – اليونان يقول السؤال :

ما هي الفروق بين مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ومرحلة التحول اللاراسمالي وما هي سمات كل مرحلة

● تواجه الدول المستقلة حديثا مشكلة تصفية التركة الاستعمارية الثقيلة ، لكي تتمكن من وضع اقدامها على عتبة الانتقال الى مرحلة التطور والازدهار التي تعيشها الكثرة من الشعوب المتحضرة ومن بينها شعوب البلدان الاستعمارية نفسها .

وبديهي ان الدول الاستعمارية كانت قد بنت الادارات الحكومية والشعبية والاقتصادية ، وباختصار كل وسائل تنظيم الدولة . على اسس تكفل استمرار نهب المستعمرة واستمرار تبعيتها بعد الاستقلال .

ومن بين كل ذلك منحت امتيازات لفئات من السكان ، رؤساء عشائر ، كبار موظفين ، وكلاء تجارة .. الخ بحيث ربطت مصالحهم كليا مع بقاء التبعية الاستعمارية .

ان التخلص من التركة الاستعمارية بغرض اللحاق بركب التقدم يقضي بتحويل كل الادارات والنظم والقوانين وقواعد التعامل والسلوك .. الخ التي بنتها الدولة الاستعمارية لاغراض خدمة مصالحها وفي غير مصلحة الجماهير الشعبية الواسعة ، يقضي بتحويلها الى ادارات ونظم وقوانين ... الخ جديدة لخدمة الهدف الجديد ، اى خدمة الجماهير العريضة وتلبية متطلباتها الاساسية .

ان ذلك يعني احداث ثورة وطنية ديمقراطية في البلاد تعصف بكل ما وضع لصالح الاجنبي الدخيل وتعطي لابناء الشعب الذين طال ظلمهم واستغلالهم ، وهذا بدوره يتطلب مشاركة فعالة من جانب الجماهير ، التي يجرى التغيير لصالحها ، لاحداث هذا التغيير المطلوب والسهر على حمايته ، اى يتطلب ديمقراطية شعبية واسعة .

ومن تحصيل الحاصل ان الدولة المستقلة حديثا تواجه بشكل خاص مشكلة علي جانب كبير جدا من الاهمية وهي مشكلة التنمية الاقتصادية .

ولان الدولة المستقلة حديثا تواجه مسالة القضاء على التخلف المزمن واللحاق بركب التطور فانها تحتاج تنمية كبيرة على نطاق واسع لاقتصادها الوطني الذى عانى طويلا من نهب المستعمر فأنهك الى حد بعيد .

ومن الممكن ان تختار الدولة طريق التنمية التقليدى ، اى ترك المجال ، كما حدث في الدول الراسمالية قبل قرون ، للراسمال الخاص ينمو ويستثمر على هواه .

لكن نظرا لضعف الراسمال الوطني الخاص ، وعدم قدرته بالتالي على خوض غمار منافسة ضاربة مع الراسمال الاجنبي ، ثم عدم قدرته على فتح مشاريع ، صناعية انتاجية كبيرة ، كالصناعات الثقيلة ، اللازمة اشد اللزوم للاقتصاد الوطني ، واتجاه الراسمال المحلي الخاص للصناعات الخفيفة او المشاريع ذات المردود السريع والمضمون والكبير ، او الاستثمار في مشاريع مضمونة الربح ولا تتعرض للمنافسة كاستغلاله في العقارات .. كل ذلك واسباب اخرى كثيرة تجعل الراسمال الخاص وبالتالي الطريق التقليدى للتطور غير قادر على تلبية حاجة البلد المستقل حديثا للتطور السريع وصولا الى هدف ردم هوة التخلف عن البلدان المتطورة .

ومن واقع تنامي القوة الاقتصادية لبلدان المنظومة الاشتراكية وتزايد امكاناتها على تقديم مساعدة اقتصادية فعالة نزيهة للبلدان النامية بتقديم القروض وبناء المشاريع الاقتصادية وتدريب الكوادر من العمال المهرة ، ولان هذا الواقع فرض نفسه على البلدان الامبريالية واجبرها على تقديم قروض بشروط معقولة للبلدان النامية ، كل ذلك يفرض على المسؤوليين في البلد حديث الاستقلال للتفكير في طريقة اخرى غير الطريق التقليدى للتنمية الاقتصادية .

ان الاستفادة من القروض والمساعدات التي تقدمها البلدان الاشتراكية يعني ان تتولى الدولة انشاء وادارة المشاريع الاقتصادية ، يعني فرض البحث عن المشاريع الاكثر نفعا للاقتصاد الوطني ، يعني التخطيط الاقتصادى ، كما يعني حماية منتجات هذه المشاريع من المنافسة الغير متكافئة مع المنتجات الاجنبية ، اى يتطلب كل ذلك فرض سلسلة من التدابير والقوانين لحماية وتطوير الاقتصاد الوطني تتعارض مع مصلحة البلدان الامبريالية .

وبديهي ان بلدا يسير على هذا الطريق لا بد وان يصطدم بالطغاة الضارية والتآمر الشرس من قبل القوى الامبريالية التي ترغب في بقائه سوقا لمنتجاتها ومورّدا للمواد الخام .

ولذلك فان السير على طريق التطور هذا يفرض مقاومة الضغوط والتآمرات الاستعمارية وهذا يعني تعميق مسالة الاعتماد على الجماهير واشراكها في حماية منجزاتها ، بالتالي يعني تعميق الديمقراطية الشعبية ، وينتج عن هذا الاستجابة اوسع واوسع لمتطلبات الجماهير وتلبية حاجاتها ، ويتطلب ذلك مراقبة الراسمال الخاص وتوجيهه للعمل في مشاريع منتجة محددة ، والحد من نموه ، مع تغليب تطوير قطاع الدولة ، ليتسنى في المستقبل الانتقال للاشتراكية .

وهكذا يتضح ان الثورة الوطنية الديمقراطية والتطور اللاراسمالي متداخلان في مرحلة تطور واحدة في حياة بلد حديث الاستقلال ..

وشكرا لكم مع الامل بدوام المراسلة .